تظهر نتائجها بعد سنة من الآن

الجيش عرض خطة عمل جديدة تقوم على الاستعداد الكامل وكأن الحرب ستنشب في الشمال في هذه السنة

■ تلقى الجيش صفعة على الوجه. انه منكمش الآن ولا يخاطر. خطة عمل الجيش الاسرائيلي، التي عُرضت على الجمهور أمس، تقول: نحن نُعد الجيش وكأنه توشك أن تنشب حرب في كل لحظة. صرف الاهتمام الى الغد صباحا. لا بعد خمس سنين ولا بعد عشر سنين. نحن نبذل المال كله في الحرب غدا صباحا.

هكذا يتصرف جيش في صدمة: فهو متشكك، لا يصدق الساسة، ولا يصدق الميزانيات التي ستأتي، ولا يعتبر الهوامش الأمنية بعد، وغير مستعد لبناء مسارات استراتيجية طويلة الأمد قد تأتي أو لا تأتي. اللحاف قصير؟ اذا لن نبذل كثيرا في مشروعات مستقبلية.

إن الفروق التي تم الكشف عنها في الحرب صعبة جدا، ومستوى التهديدات واضح جدا. حتى إننا لا نتجرأ على إطالة موضوع كالتدريبات ونشره لعدة سنين. إننا ندرب الجميع الآن، في هذه السنة. حتى لقد زاد سلاح الجو الذي كان على ما يرام في الحرب تدريباته وهو يستعد وكأن المواجهة ستنشب في الصيف القريب. ماذا عن قطع التبديل؟ والذخيرة؟ لا نمد الشراء. نشتري الآن. هكذا يبدو جيش يستعد للحرب ويعتقد أن المواجهة قريبة.

غابت جميع الخطط للاقتطاع من الجيش البري التي ظهرت في الخطة المتعددة السنين التي عرضها رئيس الاركان، دان حلوتس، مع ولايته منصبه. ما اقتطعوه اقتطعوه. الآن لا يمسون شيئا. قبل الآن أغلقوا وحدات وأصبحوا الآن يبكون لذلك. أصبحوا يفهمون فجأة أن مستوى التدريبات في حال لا يمكن أن تعيش مع جيش «سبورت ـ اليغانت» رقمي، وصغير وشديد الخبث. استوعبوا أن الجيش يحتاج الى فرق مدرعة مع مستويات احتياط لعدد معقول من ايام القتال.

لقد لعبوا كثيرا جدا بالأمن الشخصي لنا جميعا. منذ الآن: لن توجد اقتطاعات في الخدمة. يعودون للقيام بتدريبات الاحتياط شهرا في السنة تقريبا. وعلى نحو عام تعبر خطة العمل التي عرضها الجيش الاسرائيلي أمس عن اشتياق الى الجيش الاسرائيلي الذي كان قبل ست سنين أو سبع قبل أن تدخل تلك الكومة المصابة بالملل من حكماء التكنولوجيا الجيش وتقرر ايجاد الحرفة العسكرية من جديد. كانت الفترة السليمة الأخيرة للجيش الاسرائيلي في تلك الايام التي كان فيها رئيس الاركان هو أمنون ليبكين شاحك. ويريد الجيش أن يعود اليوم الى هناك ـ من ناحية العقلية على الأقل. في المرحلة الاولى أخذ الجيش كتاب «تصور التشغيل» الجديد ـ ذلك المبدأ المقتطع الذي كلفنا الكثير من الدماء والعرق والمال ـ وطرحه في القمامة. قد يعيد الرجوع الذي دخله الجيش قيما ضاعت في الطريق، مثل التمسك بالمهمة والقادة الكبار الذين يوجدون على رؤوس طوابيرهم في الجبهة.

ان سنة مكثفة تعني وقتا كافيا لاعطاء نتائج. اذا تحققت هذه الخطة التي عُرضت أمس حرفيا فان الجيش في نهاية السنة يفترض أن يقيم ظهره. سيكون جيشا مدربا، ومنظما ومجهزا، يوحي رجاله بالثقة. سيكون جيش كهذا اضافة مهمة لقدرة اسرائيل الردعية المتآكلة.

واجب البرهان الآن ملقى على الجيش. وواجب الرقابة على المستوى السياسي، وعلى الكنيست وعلى الجمهور. لم يعد يجوز تركهم وحدهم. مع الاحترام كله ـ فانهم لا يعرفون كل شيء. واذا خان الكنيست والمستوى السياسي دورهما مرة اخرى فان أفراد الاحتياط الذين يعودون الآن الى خدمة حقيقية سيهتمون بأن تكون شفافية عامة.

اليكس فيشمان
المراسل العسكري للصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/11

عجوز فلسطيني ينتظر على حاجز اسرائيلي في بيت ايبا قرب نابلس

يحتاج الى قائد دون ماضٍ فاسد

المجتمع الاسرائيلي كله غارق في مستنقع الفساد

نحن غارقون الى الركب في مستنقع الفساد. الصحف مليئة بدعوات سدوم وعمورة وصرخات الارض الحبيبة ويُحتاج الى حركة احتجاج. يقولون ان الحكومة لن تصمد تحت العبء الثقيل من الاتهامات التي تصرخ فوق رئيس الحكومة. هذه ساعة الدهماوية الرخيصة. الشعب نقي طاهر، لكن قادته جميعا يتلقون الرشاوى، وهم سارقون، ومغتصبون وخونة.

الحقيقة هي أنه توجد صلة متبادلة وثيقة بين المجتمع الاسرائيلي، بيننا، أجمعين، وبين قادتنا. تحت الحروب والمعارك السياسية تتحرك دائما اللافا الملتهبة للفساد. بيد أنها في السنين الأخيرة تنفجر وتنسكب من كل الصدوع على حياتنا العامة المعلنة.

هذه عقلية كاملة انتشرت هنا، ويعلم الجميع عمّ يدور الحديث. يُدورون الزوايا. ويأخذون قليلا من الطرف. ويُخفون الضريبة. ويتجاهلون قوانين البناء. ويستعملون المعلومات الداخلية. ويبخسون الوزن. ويأخذون وسيطا يُسوّي شيئا ما في البلدية. ويتبرعون لتقصير الدور في المستشفى.

ليس عبثا أن يؤيد هنا سياسيا المُطهرون الدائمون، وليس عبثا أن يصبح متلقي الرشوة قديّسا. عبثا يعلقون هذه الظاهرة بالذاكرة الوطنية البلهاء، ليست هي الذاكرة، بل الاحساس الحميم بالفساد، وبأنهم جميعا في نفس القارب القيمي المخروق. انها دائرة مغلقة ينظر فيها الشعب الى قادته، وينظر قادته اليه، ويصدر عن الجانبين نفس الشعار الهدام: الجميع يفعلون هذا.

هذه الدائرة، التي تُقرر فيها المعايير الاجتماعية، لا يمكن أن تتغير إلا بانقلاب قيادي عام. لا يمكن تبديل الشعب. بل قادته فقط. إن آخر رئيس حكومة سيطر على دولة اسرائيل ولم يتم التحقيق معه في الشرطة بتحذير، طول ولايته الأخيرة كلها هو اسحق رابين. بعده جاء عهد القياصرة الاربعة: بنيامين نتنياهو، وايهود باراك، واريئيل شارون وايهود اولمرت.

لن يتذكر التاريخ واحد منهم تذكرا حسنا، عندما سيستعرض تراجع القيم الاسرائيلية. سيُقال بفضل نتنياهو على الأقل انه قد تاب وألغى قوة مركز الليكود قبل الانتخابات الأخيرة.

النقطة سهلة جدا: لم يستطع الاربعة جميعا، أو لا يستطيعون الآن، في حالة اولمرت، الدعوة الى النقاء العام أو الى محاربة الفساد. لقد كانوا مرضى. وبعضهم بقدر كبير جدا. وآخرون بقدر أقل. لنفترض أن رئيس الحكومة اولمرت يعتقد أن الفساد تهديد وجودي لدولة اسرائيل. انه ممنوع سياسيا من أن يقول ذلك. انه مشلول. منذ اللحظة التي سيتحدث فيها سيقول له خصومه: من أنت حتى تعظ. ستُتلقى اقواله بالاستهزاء. انه يصمت. لا خيار له. كما صمت شارون ونتنياهو، وباراك بقدر أقل كثيرا ايضا. لقد أصبح ديوان رئاسة الحكومة عندهم قصرا زجاجيا في قضايا طهارة القيم، ولم يقصدوا رمي الحجارة. في هذه الاثناء، تدفقت اللافا الحمراء الثقيلة للفساد بهدوء وبلا عائق، وهي تلتهم كل ما يعرض لها في طريقها.

كما أن النقطة سهلة، كذلك بدء الحل ايضا: تحتاج اسرائيل الى زعامة تستطيع الثورة، بلا خوف، بالفساد العام والتجاري. انها تحتاج الى شخصيات عامة لا تكون مشلولة بسبب المظالم التي تُتهم هي أنفسها بها وتكون قادرة على أن تكون مثالا يُحتذى. انها تحتاج الى مرشح حزب رئيسي يستطيع أن ينافس في الانتخابات القادمة تحت راية محاربة الفساد. هذا شيء أساسي جدا: يُحتاج الى انسان يستطيع أن يعلو المنبر وأن يقول ببساطة ـ ماضٍ نقي.

في الاحزاب الثلاثة الكبيرة يوجد أناس كهؤلاء. يجب فقط انتخابهم. ستستطيع اسرائيل أن تجدد نفسها اذا استطاع قادة الدولة فقط الحديث المقاوم للفساد من غير أن ينظروا وراء ظهورهم.

نداف إيال
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2007/1/11

الصين دولة هامة متزايدة النفوذ وزيارة اولمرت جاءت بصورة غير ملائمة وغير سليمة

■ رد الفعل الفوري لاسرائيليين كثيرين على خبر زيارة رئيس وزرائهم الى الصين هو «ما يوجد لديه حتى يبحث عنه هناك؟».

الساخرون منهم يشيرون الى الظروف والتوقيت ويرون في زيارة ايهود اولمرت لبكين مفرا مريحا من مشاكله التي تُثقل كاهله في الوطن: التحقيق في قضايا الفساد، تحقيق لجنة فينوغراد حول حرب لبنان الثانية، والتحقيق مع مساعديه في قضية سلطة الضرائب.

هذه الردود تشير أكثر من أي شيء آخر الى النزعة المنفعية الاسرائيلية والقطيعة المقلقة بين السياسة الخارجية الاسرائيلية وبين ما يحدث في العالم. يكفي التلويح بكل صحيفة امريكية أو اوروبية من اجل الادراك أن الازدهار الاقتصادي الصيني هو الحكاية الدولية المركزية في العقد الأخير. كل المقاييس تشير الى أن هذه الدولة ستواصل قيادة الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة ايضا. نصف كمية الاسمنت العالمية يتدفق نحو الصين، الاقبال الصيني الهائل على المواد الخام رفع الأسعار وتسبب في اسرائيل بظهور صناعة كاملة من سرقة المعادن. افريقيا التي كانت ذات مرة مركز النشاط الاقتصادي للشركات الاسرائيلية تتحول تدريجيا الى منطقة نفوذ صينية.

اسرائيل راقبت كل هذه التطورات عن بُعد. والقيادة الاسرائيلية الغارقة في الصراع مع الفلسطينيين وفي نشوة القوة، ركزت اهتمامها فقط على ما يقولونه عنها في واشنطن، وبدرجة أقل مع منحنى متزايد في اوروبا. العلاقات مع الصين أثارت الاهتمام في اسرائيل فقط عندما احتجت الولايات المتحدة على مبيعات السلاح الاسرائيلية للصين. خلال السنوات التسع الأخيرة لم يزر الصين أي رئيس وزراء اسرائيلي. المدينة التي استضافت اولمرت في هذا الاسبوع مغايرة لتلك التي استقبلت سابقيه اسحق رابين وبنيامين نتنياهو. قادة الصين تبدلوا، وعاصمتهم أصبحت اليوم عاصمة قوية أكبر من أي وقت سابق وهي تستعد لتحويل الألعاب الاولمبية في السنة القادمة الى استعراض للقوة والانفتاح على العالم.

«الصين هي عالم مجهول بالنسبة لنا»، يقول المرافقون لرئيس الوزراء في زيارته للصين. السياسة الاسرائيلية الخارجية الكلاسيكية ليست ملائمة في الصين: ليست هناك جالية يهودية وتاريخ مشترك، التوراة ليست جزءا من الثقافة، والكارثة حدثت في قارة اخرى. المصلحة الاقتصادية في العلاقات مع العالم العربي ومع ايران هامة في الدولة المتطورة الجائعة للنفط. الصينيون يتحدثون عن تقديرهم للعبقرية اليهودية وللتكنولوجيا الاسرائيلية، ولكن من الصعب إدخال مضامين الى هذه الشعارات.

النتيجة هي أنه لا يوجد أي حوار حقيقي بين القيادة الصينية وبين ديوان اولمرت في القدس. الصين ايضا عينت «مبعوثا لعملية السلام» كعادة الدول الكبرى، ولكن هذا المبعوث ليس ملموسا على الارض. السفارة الاسرائيلية في بكين صغيرة لدرجة بائسة، وهي تماثل سفارة اسرائيل في السويد وهولندا. الموظفون القلائل فيها لا يعرفون شيئا عن علاقة الصين بايران مثلا أكثر مما يُعلمهم الصينيون به.

سلم الأولويات هذا مُلزم بالتغيير. وعلى الصين أن تتبوأ موقعا أكثر أهمية في خارطة المصالح الاسرائيلية. مرافقو اولمرت يأملون أن تفتح لقاءاته مع الزعيم الصيني هو جينتا والزيارة، الأبواب لاتصالات وعلاقات جديدة.

المشكلة هي أن اولمرت ايضا قد جاء الى الصين كزعيم ملاحق بالفضائح، وليس كصاحب مبادرة قوية فاتحة للطريق. مساعدوه خافوا من ضم أرباب العمل والصناعة الى حاشيته خشية أن يضطروا الى اعطاء توضيحات لمراقب الدولة (لماذا قاموا بدعوة هذا ولم يدعوا ذاك). أحدهم قال انه مستعد للتقصير في واجبه على أن يُستدعى للتحقيق عندما يعود. ربما كان هناك ما يمكن تعلمه من الصينيين في هذه القضية إذ وقف رئيسهم في هذا الاسبوع على رأس حملة عمالية لمكافحة الفساد وتطهيره.

الوف بن
مراسل سياسي في الصحيفة
(هآرتس) 2007/1/11

اسرائيل أصبحت بفسادها المستشري ونظامها الاداري المختل أقرب الى الشرق من قُربها من الغرب

■ في ايام سيدنا الجيدة، الملك حسين الهاشمي، قال لي أحد رجال الاعمال واسع الثراء من سكان الضفة الغربية، إن الرشوة اجراء معتاد مقبول في المملكة الاردنية. بيد أنه عندنا، أضاف الرجل، نتصرف «كأننا» ندفع رشوة لكننا نتصرف كأننا لم ندفع. قال مثلا اذا أردت أن أشترك في مناقصة لشق شارع طويل جنوبي الاردن يكلف عشرات ملايين الدنانير، كنت أطلب لقاء مع الوزير المسؤول، وكنت استعدادا للقاء أدخل رزمة ثخينة من الأوراق النقدية في كتاب ما.

وتابع رجل الاعمال قائلا كنت أقول له زمن اللقاء إن في حوزتي كتابا مثيرا جدا للاهتمام وأنني معني باعطائه إياه ليقرأه. هل الكتاب معك؟ سأل الوزير. أجل أجبت، ها هو ذا أمامك.

كان الوزير يتصفح الكتاب ـ واذا أرضاه مبلغ الرشوة كان يقول لي ـ اجل، هذا كتاب مثير جدا للاهتمام، هل تستطيع أن تُعيرني إياه؟ واذا لم يكن مبلغ الرشوة يرضي الوزير كان يقول لي ـ أنا آسف، لا يثير الكتاب اهتمامي البتة، ويُعيده إليّ. وهكذا كنت أفهم أن رجال اعمال آخرين قد منحوا الوزير نفسه مبالغ مالية أكبر.

كانت توجد طرق اخرى ايضا، تابع الرجل، مثلا ـ طريقة الحقيبة الساقطة. من اجل رشوة وزير أو موظف كبير في الاردن كنت أُعد حقيبة مليئة بالأوراق النقدية، وكأنني أُسقطها خطأ على الارض. كان الوزير أو الموظف يرفع الحقيبة ويفحص ما في داخلها ـ واذا أرضاه المبلغ كان يُدخل الحقيبة في جيبه من غير أن يقول كلمة واحدة، واذا لم يكف المبلغ، كان يقول: يا سيدي، سقطت حقيبتك، هاك إياها، وعرفت أنني فشلت.

كل شيء واضح معروف، قال ذلك الشخص، ولكن على نحو غير مباشر ـ لا يتحدثون البتة علنا عن الرشوة أو عن المبالغ المالية، بل عن كتاب قراءة أو عن حقيبة سقطت عرضاً من جيبك. هذه هي قوانين الرشوة عندنا. هناك حالة اخرى ما زالت تُذكر الى اليوم في الاردن هي صندوق الزكاة الذي كان يوضع على طاولة وزير شؤون الأديان والمقدسات في الاردن. عرف كل من التقاه في مكتبه أنه اذا لم «يتبرع» لصندوق الزكاة، وبيد سخية فان مطلبه لن يُجاب. عرف الجميع أن المال غير مخصص للزكاة بل لجيب ذلك الوزير.

اعتاد رجال الاعمال من المناطق أن يشكوا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، بأنه من الصعب عندنا في اسرائيل جدا رشوة الموظفين وبخاصة الوزراء. وقالوا ليس هذا معيارا مقبولا عندكم. أما الآن، بعد موجة اعتقالات المسؤولين الكبار في سلطة الضرائب ـ وقبل ذلك ايضا، باعتقالات المسؤولين الكبار الآخرين في الحكومة ـ يمكن أن نُطمئن رجال الاعمال اولئك في المناطق ـ هناك خوف من أن المسألة أصبحت معيارا مقبولا عندنا. لكن ذلك ليس بالطرق المحكمة اللطيفة التي كانت معتادة في الاردن ـ فكل واحد وطريقته وعادته ـ لكن الرشوة هي الرشوة والفساد هو الفساد. إن أحد مزاعم العرب الرئيسية في الشرق الاوسط الموجهة الى اسرائيل هو أننا نبتة غريبة، ودولة ذات معايير غربية في قلب الشرق. ولكن في مجال الفساد هذا على الأقل، والرشوة، والتفضل والتعيينات لدواع مرفوضة، أصبحنا قد دمجنا في المنطقة بيقين: لم نَعُد نبتة غريبة بل أصبحنا جزءا لا ينفصل راسخا في الشرق الاوسط.

يهودا ليطاني
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/11

اولمرت هو المشتبه فيه الرئيسي في قضية خيانة الأمانة في بيع أسهم بنك ليئومي ويتوجب تقديمه للمحاكمة

■ هل يجدر الشروع في تحقيق جنائي ضد رئيس الوزراء في قضية بنك ليئومي؟ والحقائق في هذه القضية معروفة لكل من يتابع مناقصة الأسهم تلك. قبل نشر المناقصة بقليل تبادل ايهود اولمرت مع نتنياهو منصب وزير المالية. أحد الامور التي قام بها الوزير الجديد كان تغيير هيكلية المناقصة بصورة تساعد مستثمرين من نوع معين ـ أحدهم كان ممثلا من قبل مكتب محامين يعود لصهر اولمرت، الشخص المقرر في هذه القضية.

اولمرت لم يُعلم أحدا حول صلة القرابة. هذا ما قاله على الأقل المسؤولون في وزارة المالية الذين جبت الشرطة شهاداتهم. هو عرف أو كان عليه أن يعرف على الأقل، أن الامر قد نشر بسرعة لأن اثنين ممن سبقوه اضطرا الى اعطاء صلاحياتهما لوزراء آخرين. ما حدث في بيع الحكومة لأسهم بنك هبوعليم أن وزير المالية بايجا شوحاط كان قد نقل الصلاحيات للوزير يوسي بيلين. نفس الشيء حدث مع بيع أسهم ديسكونت حيث نقل نتنياهو الصلاحيات للوزير تومي لبيد. أما اولمرت فقد صمت بخصوص صلاته العائلية.

عمليا، الشخص الذي كان بامكانه أن يستفيد من قرار اولمرت والذي مثله مكتب صهر رئيس الوزراء الحالي، لم يتقدم للعطاء ولم يحظ بالأسهم الحكومية. من الناحية المجردة لم يحدث أي شيء هنا.

هل كان عمل اولمرت (تغيير شروط المناقصة) وتغاضيه الخاطىء (اخفاء صلة القرابة) بمثابة خيانة للأمانة؟ المحكمة العليا كانت قد حددت موقفها من هذه المخالفة شبه المراوغة إذ قالت ان النتيجة ليست هامة تقريبا في هذه المخالفة. أي أن عدم حصول المستفيد المتوقع على ما أراده في نهاية المطاف ـ ليس ذا صلة. الامر الحاسم هو نمط التصرف خصوصا اذا كان المشبوه شخصية عامة. من هنا يكون الجواب قاطعا وواضحا بالنسبة لاساءة التصرف التي قام بها اولمرت.

ولكن اولمرت لم يقصد ـ سيقول بعض المدافعين عنه. هذا من نوعية الامور التي يصعب معرفتها. ولكن المحكمة اعتقدت أن الأمر هذا ليس هاما وأن ثقة الجمهور في مثل هذه الحالة عندما يتبين أنه قد تدخل في المناقصة (كما فعل) وصمت كما صمت. يبدو أن الجواب هنا ايضا واضح.

وأخيرا، قد يقولون ان المبلغ المقصود صغير أصلا. المحكمة ايضا قالت كلمتها بهذا الصدد وركزت في قراراتها على جوهر المخالفة وليس على النتيجة المتعلقة بكمية المال. خرق الثقة هو مخالفة مراوغة، ولذلك جاء لمعالجة السلوك وليس النتيجة الناجمة عنه ـ اعطاء هدايا وما الى ذلك. المخالفة تكمن في متابعة ما تفعله الشخصية الهامة وتقدير شرعيتها. سلوك اولمرت في هذه المسألة يستوجب التحقيق.

القضية هي ان التحقيق أوشك على الانتهاء. قبل عدة أشهر أمر المستشار القضائي للحكومة الشرطة بالتحقيق في القضية. وفي اطار ذلك تم أخذ شهادات كل الضالعين فيها باستثناء واحد. كل الوثائق والمستندات جُمعت ووُثّقت. الحقائق ظاهرة وكل ما ينقص هو شهادة صاحب الأمر والنهي ـ المشبوه الرئيسي.

ما العمل اذا؟ الرد على هذا السؤال بسيط على ما يبدو: يعلنون عن تحقيق يتضمن تحقيقا تحت التحذير لرئيس الوزراء. هناك احتمالية كبيرة بأن يحدث ذلك في الاسبوع المقبل. ويا للخسارة.

لماذا خسارة؟ لأن هناك شائعات قوية وعنيدة مفادها أن المستشار القضائي للحكومة ونيابة الدولة لن يقدموا شخصا للمحاكمة بسبب مخالفة الأمانة وخيانة الثقة اذا كانت مخالفة وحيدة. لماذا؟ بسبب طبيعتها المراوغة كما أسلفنا سابقا. اذا كان هذا موقف الاثنين فعلا ـ خسارة اذا على كل هذه التحقيقات الشكلية العبثية المهينة التي يظهرون فيها وكأنهم يتعاملون مع المخالفة بصورة جدية.

في هذه الايام تحديدا حيث يُشتبه في قيام قادة سلطة الضرائب بخيانة الثقة والأمانة ـ توجد أهمية كبيرة لمعالجة سلوك كبار المسؤولين. بكلمات اخرى: اجل، يتوجب تقديم الشخص الذي خان الأمانة للمحاكمة حتى وإن كانت هذه مخالفته الوحيدة. واولمرت كما يظهر من الشهادات هو حالة جيدة بالتأكيد بعد أن رأى كيف تصرف اثنان ممن سبقوه وغض البصر رغم ذلك.

جدعون عيشت
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/11

أولمرت ولفني اعترفا بأن الانسحاب من غزة كان خطأ استراتيجيا لكنهما لم يستقيلا

■ يُعرّف ايهود اولمرت وتسيبي لفني مع مؤيدي خطة الانفصال عن قطاع غزة المتحمسين أكثر حتى من قائدهما في كديما اريئيل شارون. اذا كان الأخير قد اتُهم بأنه مبتدع فكرة طرد سبعة آلاف من سكان غوش قطيف لكي يجعله اليسار الذي يبغضه «واسطة العقد» ويزيل طوق تحقيقات الفساد الذي لُفّ حول عنقه، فان مشايعيه الأحمقين قد رأيا الانفصال عملية عبقرية حقا. لقد أقاما نفسيهما في الخط الاول لمُبيّني «الأفق السياسي» الجديد ولم يوفرا أي جهد من اجل الاقناع انه مع انعدام شريك ستستطيع اسرائيل اجراء مفاوضة سياسية مع نفسها وتحديد حدودها كما ترغب. بعد أن تم تنفيذ الانفصال وطُرد سبعة آلاف اسرائيلي عن بيوتهم، نُعر شارون كثيرا وقال انه لن توجد انسحابات أحادية بعد، لكن اولمرت بقي عاشقا لهذه الحماقة، وبعد أن ورث شارون طور الانفصال ليصبح انطواء، وهو الشيء نفسه، لكنه أكثر.

لن تساعد تحذيرات من رأوا هذه السياسة بهلوانية تُمثل خطرا شديدا على أمن الدولة. بل العكس. أصبح اولمرت مقتنعا بعد الانتخابات أنه في أعقاب الانفصال تحسن أمن الدولة كثيرا. ولهذا سمح لنفسه بأن يُسلم ملف الأمن الى مُنظم الاضرابات صاحب الجزمة الطويلة، بشرط أن يهتم بأمن السلطة. بعد ذلك بشهور معدودات، عندما أصبحت حرب لبنان الثانية في ذروتها، لم يتدخل اولمرت عن خطة الانطواء بل تمدح بأن الحرب ستساعد في تحقيقها. بعد أن تم الكشف عن الاخفاق الأمني الكبير فقط، تفوه بشيء ما لاول مرة، بدا كنوع من التراجع عن الانطواء.

ان ما تلا ذلك وقضى نهائيا على الحيلة التي قام عليها كديما، تم قبل بضعة ايام. كان ذلك عندما التقت نائبة رئيس الحكومة، وزيرة الخارجية ونائبة وزير العدل تسيبي لفني، رؤساء السلطات المحلية. في ذلك المقام غيّرت السيدة المعطف واعترفت على نحو مفاجيء اعترافا صريحا بأن الانسحاب الأحادي من غزة كان خطأ استراتيجيا، قوّى المتشددين في السلطة الفلسطينية وأفضى الى زيادة الارهاب.

حسن. اعترفت بخطئها. ماذا كان الاستنتاج اذا؟ هل استقالت؟.

ماذا دهاكم. على العكس. فعندنا يُقدّم من يعترف. وهكذا بشرت بعد ذلك فورا بأنها تنوي المنافسة في رئاسة الحكومة، لا أقل من ذلك.

في دولة سليمة، عندما يتحمل سياسي مسؤولية فشل أضر بأكبر مصالح أمنها، يعلن عن استقالته في نفس الوقت الذي يعترف فيه بفشله.

ولكن في اسرائيل يستطيع سياسي تحمل المسؤولية عن خطأ مصيري، ولا يستقيل فضلا عن أنه يحظى بالمدائح ويقولون عنه انه ذو مثابرة. اذا كانت الحال كذلك، فلماذا يقولون عن تسيبي لفني فقط انها ذات مثابرة؟ لماذا لا يقولون ذلك عن اولمرت؟ وهكذا في الحقيقة، في بداية الاسبوع، عشية شخوصه في رحلة اخرى من الرحلات التي يحبها، تباكى أمام الاعلام الاجنبي قائلا: «اعتقدت قبل سنة أنه قد يمكن الانسحاب من المناطق على نحو أحادي، لكن يجب القول إن التجربة التي جربنا في لبنان وفي غزة لا تشجع.. في غزة رجعنا الى الحدود الدولية وانظروا ماذا يحدث: في كل يوم يطلقون من هناك صواريخ قسام على اسرائيليين».

حسن. اعترف بأنهم لا يبنون السور هكذا. ما هو الاستنتاج اذا؟ هل استقال؟. ماذا دهاكم؟ لقد سافر ليرى كيف بنوا سورا في الصين.

أوري بورات
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/11

دخول باراك الى المعترك السياسي عمل على تغيير الواقع السائد وبعث الآمال بالتغيير

■ في الثاني عشر من حزيران (يونيو) 2006 حددت حكومة اولمرت ـ بيرتس مصيرها. القرار المتسرع والمستعجل الذي أخذه اولمرت ووزير الدفاع في حينه حول حكومة الانطواء التي شكلاها الى حكومة حرب فاشلة. قرار اولمرت وعمير بيرتس التجاوب مع توصية رئيس هيئة الاركان، دان حلوتس، بشن هجمة جوية حولّ حكومة الأمل المدنية التي يترأسانها الى حكومة تدهور استراتيجي. اولمرت وبيرتس يمران في حالة توهان. رغم محاولاتهما التشبث مرة اخرى بمقاليد الامور واستعادة الاستقرار ـ طائرتهما السياسية في حالة دوران تغوص في طريقها نحو السقوط الحتمي.

الاسرائيليون لم ينسوا صدمة صيف 2006، ولم يتعافوا منها أو ينسوا صانعيها. سلوك اولمرت وبيرتس الفاشل وغير الملائم منذ الحرب لم يفعل إلا أن زاد من حدة معارضة الجمهور لهما. قضايا الفساد الآخذة في تضييق الخناق على رئيس الوزراء، أضافت درجة من المقت والازدراء الى فقدان الثقة الأساسي تجاههما. الاغلبية الكبيرة من الاسرائيليين ملّت الاثنين وأصبحت تطالب بالتغيير (ومع ذلك نجح اولمرت وبيرتس حتى الآن في منع التغيير). وحتى عندما كان المشهد هزليا ومُنفرا نجح الاثنان في التشبث بقرون المذبح. سياسي شولا زاكين وسياسي راحيل ترجمان نجحا بمساعدة افيغدور ليبرمان على بناء منظومة قوة مغلقة لتحصين أنفسهما من الجمهور الاسرائيلي.

الوهن السياسي لدى الجيل الجديد تسبب في تلاشي وضمور الحركات الاحتجاجية. عدم رغبة اعضاء الكنيست الذين لم يستمتعوا بعد بمناصبهم، في الظهور أمام الناخبين مرة اخرى أتاح لاولمرت وبيرتس امكانية الاستمتاع من ائتلاف واسع ومستقر. عدم استعدادية اعضاء حزب كديما مواجهة حقيقة تفرغ حزبهم من محتواه ومضامينه أتاح لرئيس الوزراء البقاء في منصبه حتى عندما فقد كل التعاطف والثقة والبوصلة.

الجهاز السياسي الهزلي البائس أبقى هو الآخر على حكمهما الخاوي حتى عندما أصبح واضحا أن صدمة الحرب قد عزلتهما عن الواقع ودفعتهما الى التصرف بصورة تفريطية لامبالية. اريئيل شارون حكم البلاد من خلال ضغط الرأي العام المناصر له على الاجهزة الحزبية المعادية (له)، أما اولمرت وبيرتس فيحكمان البلاد خلال النصف سنة الأخيرة من خلال حزب الجهاز الحزبي المسيطر عليه من الرأي العام المعادي، وبهذه الطريقة لم يحدث التغيير المطلوب. اسرائيل أُديرت من خلال ذلك من قبل حكومة خالية من الاحساس، حكومة مشلولة معزولة عن الجمهور والواقع ومفتقرة لكل شعور بالمسؤولية.

الفاكس الذي أرسله اهود باراك في هذا الاسبوع الى ايتان كابل أنهى موسم القطيعة هذا. قرار باراك التجرؤ ومحاولة خوض المنافسة، غيّرت المشهد السياسي وجلبت الى الساحة

المتعطشة للتغيير عنصرا وداعية للتغيير، ومنحت للحاجة الملحة المطلوبة ـ وجهاً واسماً وعنواناً.

في الشهرين القادمين سيحتدم الجدل حول باراك وشخصيته وماضيه. أتباع اليسار المفقود الذين لا يستطيعون الاعتراف بأن باراك قد كشف حماقة التعيينات لم ينسوا له ذلك ولم يغفروا له. أما اليمين الهذياني الحالم فهم غير قادرين على ادراك الطريقة الحاذقة التي يحاول فيها باراك دفع الأهداف الوطنية، وسيقومون بتشويهه والسخرية منه. إلا أن الوسط اليقظ الواسع الذي خيّب كديما آماله فسيجد في باراك الجديد أملا جديدا!.

لذلك، تعتبر الطاقة الكامنة في اعلان باراك عن خوض المنافسة هائلة. دخوله سيتمخض عن ديناميكية سياسية جديدة، وقد يُقرب نهاية حكم اولمرت وبيرتس ويشير الى امكانية إحداث الفرقعة رقم (2). اذا لم يفشل باراك نفسه ولم يمارس الخداع فان فرصته كبيرة في تحويل حزب العمل على المدى البعيد الى حزب وسط كبير يجتذب نصف كديما ويكون حزب الحكم المستقبلي.

كل شيء مفتوح، وليس هناك أي شيء مضمون، ولكننا شهدنا في هذا الاسبوع اسبوعا سياسيا واعدا لاول مرة منذ انتهاء الحرب. باراك وميني مزوز قد يتسببان في خروج اسرائيل من دوامة اولمرت وبيرتس نحو الدرب الحقيقي الواضح.

آري شبيط
كاتب يساري
(هآرتس) 2007/1/11